

Distr.: General  
5 March 2019  
Arabic  
Original: English



## تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم، بعد مرور ستة أشهر على تنصيب الرئيس، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٤ من القرار والمعايير المنصوص عليها في إطار ميثاق السلام.

#### ثانيا - تقييم عام للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٢ - واصل محمد صالح النظيف، ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من أجل إعداد هذا التقرير، العمل عن كثب مع جميع الأطراف على استعراض التقدم المحرز والإسراع بتنفيذ التدابير الرئيسية المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام ٢٠١٥. وقام كل من الأمانة العامة للمساعدة لأفريقيا في إدارتي الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، بنتو كيتا، والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز - تارانكو، بزيارة إلى مالي في الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لتقييم تنفيذ الاتفاق. وفي باماكو، اجتمعا مع رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، ورئيس الوزراء، سوميلو بوبى مايعا، وأعضاء الحكومة، والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق، وأصحاب المصلحة السياسيين، وممثلي المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، بما في ذلك القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والبعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري. وقاما أيضا بزيارة إلى موبتي وغاو. وعاد ممثلي الخاص، ابتداء من شهر شباط/فبراير، إلى الاتصال بأصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل مواصلة استعراض التقدم المحرز.

٣ - وكان المحاورون على علم بشدة إحباط مجلس الأمن بسبب استمرار التأخير في التنفيذ الكامل للاتفاق. وكانت حكومة مالي، عند توقيعها على ميثاق السلام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعادت تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق بعد توقيع الأطراف الموقعة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ على خريطة الطريق لتنفيذ التدابير ذات الأولوية بموجب الاتفاق. وأفادت الجماعات المسلحة الموقعة



بتقيدها التام بالميثاق في مرفق يُقَع في اليوم نفسه، ووافقت أيضا على بدء عملية معجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج.

٤ - وفي الاجتماعات التي عقدت مع الممثل الخاص والأمينين العامين المساعدين، أعاد الرئيس كيتا ورئيس الوزراء مايعا تأكيد التزامهما بالتعجيل بالتنفيذ الكامل للاتفاق. ونوه ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة بالجهود التي يبذلها رئيس الوزراء من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاق، ورحبوا بإنشاء وزارة مخصصة لتنسيق تنفيذ عملية السلام، وازيادة انتظام المشاورات. أما تسلسل الخطوات العملية وحدولها الزمني فلم يكونا واضحين كثيرا.

٥ - ولوحظ حدوث تطورات إيجابية في تنفيذ الاتفاق منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٨. فعموما، كان هناك اهتمام متجدد من جانب الأطراف بعملية السلام ومزيد من الثقة بين الأطراف الموقعة على الاتفاق. واعتبر الضغط الدولي، بما يشمل احتمال فرض جزاءات، عاملا هاما ساهم في تسريع العملية. ونادى بعض الشركاء، منهم الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمراقب المستقل، باتباع نهج أكثر واقعية في تحديد المواعيد النهائية لبعض عمليات الإصلاح الحساسة من الناحية السياسية من أجل إتاحة الوقت لإجراء مشاورات شاملة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وتحقيق نتائج مجدية ومستدامة.

٦ - وأشاد المحاورون بجهود رئيس الوزراء مايعا للتواصل مع أصحاب المصلحة من مختلف الانتماءات السياسية من أجل بناء توافق الآراء اللازم لإقرار الإصلاحات المؤسسية والسياسية الرئيسية المتوخاة في الاتفاق. وشدد ممثلو المعارضة السياسية، في الاجتماع الذي عقده مع الأمينين العامين المساعدين، على عدم إشراكهم في العملية السياسية وعملية الإصلاح. وأكد ممثلو المجتمع المدني، ولا سيما النساء، على الحاجة إلى التواصل بفعالية أكبر بشأن الاتفاق وإشراك الجميع في عملية تنفيذه، في سبيل ضمان تبني جميع شرائح المجتمع للسلام.

٧ - وحُدد الاستفتاء الوطني لتعديل الدستور باعتباره خطوة لا غنى عنها لدعم الإصلاحات المؤسسية والإدارية الرئيسية. وقد أنشأت الحكومة لجنة خبراء معنية بالإصلاح الدستوري في ١٤ كانون الثاني/يناير وعينت أعضائها الأحد عشر، ومن بينهم امرأتان. وكلفت هذه اللجنة بوضع مشروع قانون لمراجعة الدستور، استنادا إلى المقترحات ذات الصلة التي وضعت في الماضي. وقوبل هذا القرار بانتقادات في أوساط المعارضة السياسية. وقالت هذه الأوساط إنها لم تستشر ودعت إلى حوار سياسي يضمن عملية إصلاح توافقية. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلنت الحكومة أنه قد تم، في ١٧ كانون الثاني/يناير، إنشاء إطار وطني للتشاور بشأن الإصلاح الدستوري، يضم الجماعات الموقعة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وعقد هذا الإطار اجتماعه الأول في ٣١ كانون الثاني/يناير. وواصل ممثلي الخاص العمل بنشاط مع أصحاب المصلحة من مختلف الانتماءات السياسية من أجل تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار وبروح من الوحدة الوطنية.

٨ - وكان بدء العملية المعجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج في غاو وكيدال وتمبكتو في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر خطوة مهمة لمباشرة عملية إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقا. وسوف تتيح العملية المعجلة لأفراد آلية تنسيق العمليات المؤهلين الذين سجلوا وسلموا أسلحتهم الإدماج في الجيش الوطني. بيد أن نجاح عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج يتطلب إحراز تقدم ملموس في تنفيذ تدابير رئيسية أخرى بموجب الاتفاق وفي إصلاح قطاع الأمن. وفي الاجتماع الذي

عقدته ممثلو الجماعات الموقعة مع الأمينين العامين المساعدين في باماكو، أكدوا من جديد أن إحراز تقدم على المسار السياسي هو شرط مسبق لإلقاء مقاتليهم أسلحتهم بصفة نهائية.

٩ - وبموجب الاتفاق، التزمت الأطراف الموقعة بإجراء إصلاح متعمق من خلال إنشاء مجلس وطني لإصلاح قطاع الأمن يكلف بوضع رؤية وطنية لقطاع الأمن والدفاع. وفي ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، اعتمدت استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، تتوخى وضع مفهوم وخطة لإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن من خلال إدماج مقاتلي الجماعات الموقعة المؤهلين، ووضع خطة نشر قوات الدفاع والأمن في المناطق الشمالية، وإنشاء الشرطة الإقليمية، وإنشاء وحدات لمكافحة الإرهاب في إطار قوات الدفاع والأمن المعاد تشكيلها.

١٠ - وعلى الرغم من الجهود الدولية الكبيرة، استمر تدهور الحالة الأمنية، مع حدوث زيادة في عدد الهجمات الإرهابية التي تستهدف القوات الوطنية والدولية، والبعثة المتكاملة، والمدنيين منذ عام ٢٠١٦ (١٨٣ هجوماً في عام ٢٠١٦، و ٢٢٦ هجوماً في عام ٢٠١٧، و ٢٣٧ هجوماً في عام ٢٠١٨). ولا يزال الخطر ينتشر من شمال مالي إلى وسطها، ما يزيد من تحويل الانتباه عن تنفيذ الاتفاق ويزيد تعقيده. وتزداد الحالة الأمنية تعقيداً في وسط مالي، حيث يتفاقم العنف بين المجتمعات المحلية من جراء توسع الجماعات المسلحة المتطرفة، مع حدوث زيادة كبيرة في الانفجارات التي يكون ضحيتها أفراد قوات الأمن والمدنيون وحدثت تزايد في عدد المشردين في الوقت نفسه. وتعمل البعثة المتكاملة مع الحكومة من أجل تحديد المعايير السياسية التي تحدد النهج في وسط البلد، وتزيد دعمها للسلطات فيما تبذله من جهود للتصدي للحالة المتطورة بسرعة وحماية المدنيين، بالتنسيق مع الفريق القطري.

١١ - وقد أكدت الزيارة التي قام بها الأمينان العامان المساعدان إلى غاو وموتي أن عدم إحراز تقدم ملموس في الميدان وعدم وجود فوائد سلام ستعود على الشعب المالي لا يزالان تحديين هامين، رغم تسجيل تقدم في نشر الإدارات المؤقتة في شمال مالي. وكان انعدام الأمن، والبطالة، وعدم مشاركة النساء والشباب في عملية السلام، وغياب التنمية والتعليم هي الشواغل الرئيسية التي أثارها ممثلو المجتمع المدني الذين رأوا أن الإجراءات المقترحة في إطار عملية السلام لا تعكس بالقدر الكافي المسائل الإنمائية.

١٢ - ويبدو أن ركائز المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية في الاتفاق حظيت باهتمام أقل من حيث التنفيذ على مر السنين. وتوجد لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة المكلفة بالتحقيق في جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في مالي بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٣، وهي بصدد جمع المعلومات وحفظها. وقد تلقت فروعها الإقليمية الستة أكثر من ١١ ٠٠٠ إفادة من الضحايا خلال العامين الماضيين. ومن المقرر الانتهاء في عام ٢٠١٩ من إجراء التحقيقات وجلسات الاستماع العلنية ومن وضع استراتيجية شاملة بشأن التعويضات. وتم مرارا تأجيل المناقشة في الجمعية الوطنية بشأن مشروع قانون الوفاق الوطني نظرا لاختلاف الآراء بشأن مضمونه وفي ظل الانتقادات الواردة من منظمات حقوق الإنسان.

١٣ - وتواصل البعثة المتكاملة، بتشكيلتها الحالية، أداء دور حاسم في دعم تنفيذ الاتفاق. وقد نوه جميع المحاورين بالطريقة الفعالة التي تؤدي بها البعثة ولايتها السياسية من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص. ونوهوا بالدور النشط الذي تقوم به البعثة المتكاملة في تعزيز العملية السياسية، مع اضطلاعها بعدد من المهام الأساسية المتصلة بالأمن، بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الأمنية الأخرى في الميدان، بما فيها قوات الدفاع والأمن المالية، والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والقوات الفرنسية، وبعثات الاتحاد الأوروبي في مالي. وفي ظل غياب سلطة الدولة الفعالة والوجود المحدود للفريق

القطري، كثيرا ما ينتظر من البعثة المتكاملة أن توفر الخدمات التي ينبغي أن تقدمها الحكومة أو شركاء آخرون. وقد زادت البعثة قدرتها على صد الهجمات المعقدة، ويظل إسهامها أساسيا لمنع الجماعات الإرهابية من السيطرة على مناطق في شمال مالي لا يزال وجود الدولة فيها محدودا أو منعدما.

١٤ - وكان إسهام القوات الدولية والجهات الفاعلة الإقليمية على نفس القدر من الأهمية في مواجهة الأزمة في مالي وفي إرساء السلام والاستقرار الدائمين. وتظل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل جزءا أساسيا من عملية التصدي للتهديد الذي يشكله التطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة. ومتى وصلت هذه القوة إلى طور التشغيل الكامل، فإنها ستساعد بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في زيادة السيطرة على مناطقها الحدودية المشتركة في مرحلة أولى، وفي أرجاء أراضيتها المعنية في مرحلة ثانية. وقد استأنفت القوة المشتركة عملياتها في ١٤ كانون الثاني/يناير في وسط مالي بعد توقف دام ستة أشهر أعقب الهجوم القاتل الذي تعرض له مقرها في سيفاري في حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومن المقرر القيام بمزيد من العمليات في قطاعات أخرى من البلد. وساهم عدم وجود تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للدعم الدولي المقدم للقوة المشتركة في حدوث تأخير في استئناف العمليات وكفالة التشغيل الكامل بوجه عام.

### إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل

١٥ - تمشيا مع الفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، وضعت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل، الذي يحدد الرؤية العامة للمنظمة وأولوياتها المشتركة. وهذا الإطار هو ثمرة أشهر من الجهود المكثفة التي بذلتها البعثة والفريق القطري لتعزيز التنسيق والتكامل. وفي أعقاب حلقات العمل التي نظمت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وافق منتدى القيادات العليا، الذي يرأسه ممثلي الخاص، على الإطار الاستراتيجي المتكامل على المستوى القطري في ١٢ شباط/فبراير، وأيدته بعد ذلك فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بمالي في المقر في ٢١ شباط/فبراير.

١٦ - ويمتد إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل على ثلاث سنوات، ويحدد أولويات مشتركة تستند إلى المهام ذات الأولوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢٣ (٢٠١٨) لتعزيز دعم تنفيذ الاتفاق وجهود تحقيق الاستقرار في وسط مالي. وهو يتمحور بالتالي حول خمسة مجالات مواضيعية على نطاق ولايات البعثة والفريق القطري، لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في شمال البلد ووسطه، وتقوية تدابير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في المناطق المتضررة، وإعادة بناء قدرات مؤسسات سيادة القانون والأمن والعدالة، وتعزيز التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وتحقيق المصالحة الوطنية، ودعم الانتخابات والإصلاح الدستوري.

١٧ - ويحدد إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل تقسيما داخليا للعمل يستند إلى المزايا النسبية. فلدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في شمال ووسط مالي، على سبيل المثال، التزمت البعثة المتكاملة والفريق القطري بتوجيه جهودهما صوب التشغيل الكامل للإدارات المؤقتة. وستركز البعثة على بذل مساعيها الحميدة لضمان تعيين السلطات ونشرها في الوقت المناسب على جميع المستويات وتوفير المساعدة التقنية، بينما سيركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على تنمية قدرات المؤسسات ذات الصلة. وفيما يتعلق بدعم الانتخابات والإصلاح الدستوري، من المتوقع أن تبذل البعثة مساعيها الحميدة في شمال مالي لتشجيع تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية، مع تقديم الدعم اللوجستي

والتقني والأمني. وسيركز البرنامج الإنمائي على بناء قدرات المؤسسات ذات الصلة وتوعية الناخبين من خلال منظمات المجتمع المدني، بينما ستدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية من خلال توفير التدريب للنساء والأحزاب السياسية.

١٨ - ويوفر إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المتكامل أيضا الأساس الذي تستند إليه البعثة والفريق القطري لتوفير مختلف أدوات التمويل والبرمجة بفعالية وفي إطار من التكامل، بما يحد من التضارب أو الازدواجية. وستحدد عملية تخطيط سنوية مشتركة بهذا الشأن تسلسل المبادرات والتمويل المتوفر والاحتياجات التمويلية للسنة. وتجري حاليا مشاورات لوضع خطة انتقالية، بهدف تسليم المهام ذات الصلة إلى الشركاء، بما في ذلك الفريق القطري، على أساس ولاياتهم ومزاياهم النسبية. وتجري الاستعدادات على مستوى البعثة المتكاملة والوكالات والصناديق والبرامج للقيام بعملية لتحديد القدرات والثغرات القائمة، ستسترشد بالتحليل القطري المشترك الذي يجري حاليا ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

### ثالثا - تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن

٢٤٢٣ (٢٠١٨)

#### ألف - إجراء الانتخابات الرئاسية في مناخ سلمي، بدعم من الجماعات الموقعة

١٩ - أجريت الانتخابات الرئاسية في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٨ وأجريت جولة الإعادة في ١٢ آب/أغسطس في مناخ سلمي عموما، رغم وقوع بعض الحوادث الأمنية في شمال ووسط مالي. وأعيد انتخاب الرئيس كيتا بنسبة ٦٧,١٦ في المائة من الأصوات، وجاء زعيم المعارضة، سومايلا سيسسي، في المرتبة الثانية بنسبة ٣٢,٨٤ في المائة من الأصوات. وبعد إعلان نتائج الانتخابات في ١٧ آب/أغسطس، طعن فيها السيد سيسسي وقدم شكوى إلى المحكمة الدستورية، قوبلت بالرفض. وأدى الرئيس كيتا لاحقا اليمين الدستورية في ٤ أيلول/سبتمبر وشكل حكومته في ٩ أيلول/سبتمبر.

٢٠ - وكان المناخ السياسي في الأسابيع التي سبقت عمليات الاقتراع وبعد الجولة الأولى مشحونا، في ظل ما قدمه عدة مرشحين في المعارضة من ادعاءات بالغش ضد الحكومة وما أعرب عنه من شواغل بشأن ما إذا كانت الأوضاع الأمنية في شمال البلد ووسطه مواتية لإجراء الانتخابات. وكان للمساعي الحميدة التي بذلها ممثلي الخاص، بالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، دور أساسي في التخفيف من حدة الشواغل ومنع التصعيد. وقدمت البعثة الدعم للعملية الانتخابية من خلال تقديم المساعدة اللوجستية والمالية والتقنية إلى هيئات إدارة الانتخابات، وشمل ذلك نقل ١١٠ أطنان من المواد الانتخابية وتوفير التدريب والدعم لأنشطة الاتصال والتوعية. وقدمت البعثة أيضا التدريب لسلطات مالي في مجال منع العنف المتصل بالانتخابات.

٢١ - وانتشرت قوات الدفاع والأمن المالية لتوفير الأمن للعملية الانتخابية وقامت بتأمين مراكز الاقتراع في كل المناطق، باستثناء بعض المناطق في وسط وشمال البلد، بدعم من القوات الدولية والبعثة المتكاملة. وساهمت الجماعات المسلحة الموقعة، بما فيها تنسيقية الحركات الأزدادية وائتلاف الجماعات المسلحة، إضافة إلى الحركات المنشقة، من قبيل حركة إنقاذ أزواد وائتلاف شعب أزواد، مساهمة بناءة في إجراء

الانتخابات في المناطق التي كانت موجودة بها، بسبب منها تأمين مراكز الاقتراع وفقا للترتيبات الأمنية المتفق عليها مع الحكومة. وقد تسنى ذلك بفضل تعيين سلطات مؤقتة على مستوى المقاطعات وتعيين مسؤولين من الهيئة الانتخابية لشغل مناصب، منها مناصب محافظين ونواب محافظين.

٢٢ - واعتبر مراقبو الانتخابات إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن الإطار الزمني الدستوري خطوة هامة نحو تحقيق الاستقرار في البلد. وخلص المراقبون الوطنيون والدوليون من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية إلى أن الانتخابات قد أجريت في ظروف مرضية، رغم ما لوحظ من مخالفات تعلقت بأمر منها توزيع بطاقات الناخبين، وعدم اكتمال قائمة الناخبين، وعدم كفاءة تكافؤ الفرص في استخدام وسائل الإعلام لبعض المرشحين. ولاحظ المراقبون أيضا أن بعض مراكز الاقتراع وبعض موظفي هذه المراكز كانوا مستهدفين من جانب جماعات مسلحة متطرفة في أجزاء من الشمال. وإضافة إلى ذلك، لم يكن بوسع عدد كبير من الناس في المناطق الوسطى أن يصوتوا نظرا لتدهور البيئة الأمنية من جراء أعمال العنف بين المجتمعات المحلية.

٢٣ - وشجع المراقبون الحكومة على إجراء إصلاحات من أجل زيادة شفافية الانتخابات ومصداقيتها، مع العمل على تحسين المشاركة في العملية الانتخابية. وشملت التوصيات الرئيسية، المقدمة تمشيا مع الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ الموجهة من رئيس الوزراء مايعا إلى رئيس لجنة الإصلاح الدستوري، جعل السجل الانتخابي أكثر شمولاً من خلال إجراء تعداد موسع خاص، يكون مقرونا بحملة تسجيل شاملة للشباب، وإنشاء هيئة لإدارة الانتخابات بتوافق الآراء، ومراجعة المادة ١٤٢ (٣) من قانون الانتخابات من أجل زيادة الفترة الزمنية الفاصلة بين الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات.

## باء - التقدم المحرز في عملية اللامركزية

٢٤ - في حين اتخذت خطوات هامة لوضع الإطار التشريعي لعملية اللامركزية، فإن تنفيذها يتوقف على مراجعة الدستور، وانتخاب أعضاء الجماعات المحلية، ونقل السلطة، والموارد اللازمة المنصوص عليها في الاتفاق.

٢٥ - وقد أرسلت مدونة الجماعات الإقليمية والقانون المتعلق بشروط الإدارة الحرة للجماعات الإقليمية، الصادران في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أساس عملية الإصلاح الإداري وعملية اللامركزية. فهذان الصكبان ينصان على انتخاب أعضاء الجماعات المحلية (من جماعات ودوائر ومناطق) عن طريق الاقتراع العام وعلى نقل نسبة ٣٠ في المائة من إيرادات الدولة إلى هذه الجماعات المحلية. وتمشيا مع الدستور، تشير المدونة إلى الهيئات الإقليمية المنتخبة باعتبارها مجالس إقليمية. بيد أن الجماعات الموقعة تصر على أنه يتعين أن تسمى هذه الهيئات، تمشيا مع الاتفاق، جمعيات إقليمية وعلى أن قراراتها لا يمكن أن تلغى من جانب ممثلين تعينهم الدولة. وعلى نحو ما هو منصوص عليه في خريطة الطريق الموقعة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، يتعين إيجاد حل لهذه المسائل وإيراد هذه الحلول في الدستور المراجع، حسب الاقتضاء، قبل أن تجرى أي انتخابات إقليمية أو محلية أو جماعية. ولا يزال يتعين على الأطراف أن تستأنف مناقشاتها بشأن المدونة وفقا للتدابير ذات الأولوية المحددة في خريطة الطريق.

٢٦ - وهناك مشروع مرسوم يقضي بالنقل الجزئي للخدمات اللامركزية الحكومية إلى السلطات المحلية، إلى جانب الموارد البشرية والمالية، اعتمده مجلس الوزراء في ٢٠ شباط/فبراير وقدم إلى الرئيس لإصداره. وإصدار هذا المرسوم وتنفيذه شرط مسبق لا بد منه لكي تتمكن مالي من تحويل نسبة ٣٠ في المائة من

إيرادات الدولة إلى السلطات المحلية، على النحو الذي تقتضيه المادة ١٤ من الاتفاق. ويبلغ المستوى الحالي للتحويلات حوالي ١٩ في المائة. وقد فُوض نحو ١٥ مجالاً من مجالات اختصاص الدولة البالغ عددها ٤٢ مجالاً إلى السلطات المحلية بموجب مرسوم، ومن هذه المجالات التعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والزراعة، والتنمية الاجتماعية. ومن مجالات الاختصاص التي ما زالت في انتظار صدور مرسوم تفويض بشأنها الضرائب المحلية، والشرطة الإقليمية، والتعدين، وتمكين الشباب وتوفير فرص العمل لهم، والطاقة.

٢٧ - ونوقش إنشاء قوة شرطة إقليمية خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجالي الدفاع والأمن المشار إليها في الفقرة ٣٦ أدناه. واتفقت الأطراف على جعل تلك القوات خاضعة لسلطة المسؤولين المحليين المنتخبين (العمد) وفقاً لمدونة الجماعات الإقليمية. وقررت أيضاً أن يكون هناك ٣٠ فرداً كحد أدنى في كل جماعة للاضطلاع بمهام الشرطة البلدية (إنفاذ القانون، وتأمين شرطة المرور، وتقديم المساعدة إلى السلطات الضريبية) على أن يكونوا في الوقت نفسه تحت تصرف الدوائر والمناطق. وتعمل الأطراف سوياً على صياغة مرسوم يحدد سلطات قوة الشرطة وتكوينها. وقد حدد الموعد النهائي لوضع الإطار التشريعي للشرطة الإقليمية في عام ٢٠٢٠.

٢٨ - وعلى النحو المبين في تقريره السابق (S/2018/1174)، شرعت الحكومة في مشاورات بشأن مشروع قانون بشأن إعادة الهيكلة الإدارية والإقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتهدف عملية إعادة الهيكلة إلى ترشيح الحكم المحلي من خلال ضمان تحسين وجود الدولة وتحسين الكفاءة في تقديم الخدمات، وكذا تعزيز عوائد الضرائب المحلية من خلال إنشاء بلديات جديدة. وتمشيا مع المادة ٦ من الاتفاق، يتوخى اقتراح الحكومة أيضاً زيادة عدد الدوائر الانتخابية والمقاعد في الجمعية الوطنية من أجل تعزيز تمثيل سكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية. ولا تزال المخاوف قائمة في بعض المناطق - لا سيما في غاو، حيث حالت تعبئة قوية للمجتمع المدني دون عقد المشاورات - من أن تحديد التقسيمات الإدارية سيضر بجماعات معينة ومن أن الإصلاح المقترح لن يكون مستداماً من الناحية المالية.

## جيم - تشغيل الإدارات المؤقتة في شمال مالي

٢٩ - إن جميع الإدارات المؤقتة الإقليمية، المعينة بموجب مرسوم رئاسي صادر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تعمل حالياً وتسعى إلى توفير الخدمات الأساسية للسكان، بسبل منها على سبيل المثال الشروع في بناء عيادة في ميناكا و ٩ مدارس ابتدائية و ٢٤ بئراً في منطقة تاوديني. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إنشاء الإدارة المؤقتة وزيادة الحاصلة في التمويل خلال السنة الماضية، لا يزال يعوق فعالية السلطات المؤقتة وجود مشكلات تقنية ولوجستية والافتقار إلى الهياكل الأساسية. وقد عبر بعض منظمات المجتمع المدني عن قلقها إزاء انعدام المساءلة وعدم عقد اجتماعات عامة لمحاسبة السلطات المحلية، على الرغم من أن مدونة الجماعات الإقليمية نصت على ذلك.

٣٠ - وعقب مفاوضات مكثفة بين الأطراف الموقعة يسرّتها البعثة المتكاملة من خلال المساعي الحميدة لممثلي الخاص، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، سمت الحكومة ٢٨٨ عضواً، من بينهم ١٤ امرأة، في الإدارات المؤقتة والمجالس الانتقالية في ٢١ من مقاطعات المناطق الشمالية البالغ عددها ٢٤ مقاطعة. ولا تزال التعيينات في ثلاث مقاطعات في تاوديني قيد الانتظار. ويبدو أن اختلاف وجهات النظر بين

الجماعات المسلحة الممثلة غير الموقعة على الاتفاق، ولا سيما بين تنسيقية حركات الوفاق والمؤتمر من أجل العدل في الأزواد، أحر تعيين إدارات مؤقتة في المقاطعات الثلاث المتبقية في تاوديني، وهي العرش وبوجييه وفم - العلبة. وسيستفيد الأعضاء المرشحون من مبادرات بناء القدرات، ولا سيما في مجال إدارة الموارد المالية.

٣١ - وقامت السلطات المؤقتة بدور رئيسي في دعم تنظيم وإجراء الانتخابات الرئاسية، من خلال الإسهام في تثقيف الناخبين، وتوزيع بطاقات الهوية للناخبين، وتنفيذ العمليات المتصلة بالانتخابات في إطار تقديم الدعم إلى السلطات المحلية، من قبيل توزيع وجمع مواد التصويت. وعملت أيضا عن كثب مع أفرقة المصالحة الإقليمية من أجل منع العنف المتصل بالانتخابات من خلال توعية السكان في غاو وميناكا وتمبكتو بالعملية الانتخابية.

٣٢ - وبلغ التمويل الذي خصصته الحكومة للسلطات المؤقتة (على صعيدي المناطق والمقاطعات) ١٩,٥ مليون دولار في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩. وخصص هذا التمويل لتغطية تكاليف العمليات (٢,١٥ مليون دولار)، واستثمارات الأصول الرأسمالية (١٠ ملايين دولار)، والتكاليف المتصلة بتنفيذ المشاريع الرئيسية ضمن خطط العمل ذات الأولوية لمختلف الإدارات المؤقتة (٧,٥ ملايين دولار)، المعتمدة في غاو وميناكا وتاوديني وتمبكتو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وفي كيدال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد يسرت خطط العمل ذات الأولوية تلك الحصول على أموال من الدولة دعما للمشاريع الرامية إلى تعزيز تقديم الخدمات الأساسية، والتماسك الاجتماعي، والانتعاش الاقتصادي. وبالإضافة إلى مبلغ ١٩,٥ مليون دولار الذي خصصته الحكومة لتمويل خطط العمل ذات الأولوية، التزم بمبلغ آخر قدره ٩ ملايين دولار لتمويل مشاريع مقبلة على صعيد المقاطعات.

٣٣ - وما فتئت الحكومة تعمل، بدعم من الأمم المتحدة، على تكثيف جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات التي تعوق الأداء الفعال للسلطات المؤقتة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، التزمت الحكومة بمبلغ ٢,٩ مليون دولار للدفع بتشغيل السلطات المؤقتة، بما في ذلك تدريب ونشر الموظفين (٢٧ موظفا في تمبكتو، و ١٢ موظفا في غاو، و ١٢ موظفا في ميناكا، و ١١ موظفا في كيدال، و ١٠ موظفين في تاوديني). وقد قدمت البعثة المتكاملة والفريق القطري الدعم في مجال بناء القدرات إلى الإدارات المؤقتة.

## دال - التقدم المحرز في عمليات تجميع العناصر ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفي إجراء عملية شاملة وتوافقية لإصلاح قطاع الأمن

### نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٤ - على الرغم من عدم وجود اتفاق بشأن حصص الإدماج، قامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولجنة الإدماج، بدعم من البعثة المتكاملة، بإطلاق العملية المعجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من ٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تم نزع أسلحة ٤٢٣ ١ مقاتلا سابقا من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الجماعات المسلحة، إلى جانب مقاتلين سابقين من حركات مسلحة غير موقعة ولكنها ممتثلة، وتم تسريحهم وتسجيلهم، وشمل ذلك إخضاعهم للفحص الأمني وللتدقيق في السوابق للتأكد من عدم ارتكابهم انتهاكات لحقوق

الإنسان. وتمت هذه العمليات في مناطق غاو وتمبكتو وكيدال. ويتوقع أن تستهدف المرحلة الأخيرة المقاتلين السابقين المتبقين وعددهم ٤١٧ مقاتلا سابقا (٢٣٥ في غاو و ١٨٢ في تمبكتو) وهم لم يشاركوا في المرحلة الأولى. وفي المستقبل، سينقل أولئك المقاتلون السابقون إلى ثلاثة مرافق في جنوب البلد (كوتيفالا وسيغيفالا وماركالا)، حيث سيخضعون لتدريب عسكري لمدة ثلاثة شهور في الفترة ما بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٩ برعاية وزارة الدفاع المالية وبدعم من البعثة المتكاملة والاتحاد الأوروبي. وعند الانتهاء من التدريب، سيعودون إلى غاو وتمبكتو وكيدال ليتم نشرهم لأول مرة كأفراد في القوات المسلحة المالية وضمن الوحدات الثلاث في آلية تنسيق العمليات المكلفة بتوفير الأمن لمواقع التجميع الثمانية في إطار البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة المتكاملة تنفيذ مشاريع للحد من العنف المجتمعي في المناطق المحيطة بمواقع التجميع لإعداد المجتمعات المحلية لعودة المقاتلين السابقين الذين سيشاركون في البرنامج.

٣٥ - وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتسجيل المسبق لنحو ٣٦ ٠٠٠ مقاتل. ويستوفي نحو ١٧ ٠٠٠ منهم معايير الأهلية الخاصة بجائزة الأسلحة للمشاركة في العملية المعجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج أو في البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن المقرر أن يدمج ما مجموعه ١ ٨٤٠ عنصرا في القوات المسلحة المالية في إطار وحدات آلية تنسيق العمليات بفضل العملية المعجلة، في وقت أشارت فيه الحكومة إلى أن ٢ ٠٠٠ عنصر آخرين يمكن أن يحصلوا على وظائف في أسلاك الخدمة المدنية، بما في ذلك في خدمات حماية الغابات والجمارك. أما العناصر المتبقون المؤهلون للمشاركة في البرنامج وعددهم ١٣ ٠٠٠ عنصر فسيعاد إدماجهم في الحياة المدنية. وقد خصص البنك الدولي مبلغ ١٥ مليون دولار لدعم البرنامج لإعادة إدماج المقاتلين السابقين الأوائل الذين أخذوا بهذا الخيار وعددهم ٤ ٠٠٠ مقاتل سابق.

### إصلاح قطاع الأمن

٣٦ - عقدت الأطراف الموقعة اجتماعا رفيع المستوى، في باماكو، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، بشأن تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في مجالي الدفاع والأمن المبينة في خريطة الطريق الموقعة في ٢٢ آذار/مارس. وأسفر الاجتماع عن توقيع خطة عمل محدثة وجدول زمني لإعادة تشكيل وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن، وإنشاء وحدات خاصة لمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية تحت قيادة رئيس أركان الدفاع، وإنشاء ونشر قوة شرطة إقليمية ولجان استشارية محلية معنية بالأمن، والانتهااء من وضع خطط العمل للاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن.

٣٧ - وتم التوصل إلى تفاهم بشأن الإدماج المؤقت لمسؤولين مدنيين وعسكريين معينين رفيعي المستوى من الجماعات الموقعة في هيكل جديد، يسمى الهيئة العليا للسلام والاستقرار، تحت رعاية رئيس الدولة. وسيكون دور الهيئة هو متابعة تنفيذ الاتفاق. واتفقت الأطراف أيضا على طرائق لإعادة إدماج الأفراد السابقين في قوات الدفاع والأمن في نفس الرتبة عند المغادرة. وفيما بعد، اعتمد مرسوم في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن معايير السن والتدريب والمؤهلات المهنية اللازمة لإدماج المقاتلين السابقين من الحركات في القوات المسلحة، والشرطة الوطنية، والحماية المدنية، والجمارك، وهيئات إدارة المياه والغابات، وإدارة الإصلاحات والسجون، وغيرها من هيئات الخدمة العامة. وستتخذ قرارات إسناد الرتب لكبار

الأفراد العسكريين بشكل مشترك على أساس كل حالة على حدة. وقد دعت الحكومة الأفراد السابقين في قوات الدفاع والأمن إلى التسجيل في أقرب منطقة عسكرية في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ونتيجة لذلك، تم تسجيل ٤٩٤ من الأفراد العسكريين السابقين في مختلف المناطق، وبحلول ٢٦ شباط/فبراير، تم نقل ٤٥٣ منهم إلى ثلاثة مراكز للتدريب: باماكو (٢٠ ضابطاً)، وماركالا في منطقة سيغو (١٥٥ ضابطاً صف)، وسيغيبا في منطقة كايس (٢٧٨ جندياً).

٣٨ - ولا تزال مسألة حصص الإدماج في الجيش بغير حل. فالحكومة تؤكد أن هذا العدد سيكون هو ٩٠٠ فرد، في حين أن الجماعات المسلحة الموقعة تضغط ليكون العدد هو ١٠٠٠٠ فرد. ويبدو مع ذلك أن الأطراف ترغب في مواصلة إدماج الجماعات المسلحة الموقعة في آلية تنسيق العمليات، على أساس أن من يتم إدماجهم في الجيش سيكونون جنوداً كاملي الأهلية في قوات الدفاع، لكن مسألة موازنة الرتب بين ١٠٠ قائد ميداني من الجماعات المسلحة الموقعة لم تحل أيضاً. وقد اتفقت الأطراف على مواصلة المناقشات بشأن هذه المسألة بتيسير من البعثة المتكاملة ورئيس لجنة متابعة الاتفاق.

٣٩ - وبدعم من بعثتي الاتحاد الأوروبي، أي بعثة الاتحاد الأوروبي للسياسة المشتركة للأمن والدفاع في مالي وبعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية، واصلت قوات الدفاع والأمن المالية تعزيز قدراتها، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة انتشارها في شمال ووسط مالي.

### آلية تنسيق العمليات

٤٠ - أسهمت الجهود المبذولة لفحص وتسجيل ٤٢٣ ١ فرداً في الوحدات المختلطة ضمن آلية تنسيق العمليات في تعزيز الثقة بين الأطراف الموقعة والجماعات المسلحة المنشقة. واستنتج منذ البداية بعد إجراء فحص طبي أن ٤٠٣ مقاتلين في المجموع غير صالحين للإدماج لكن ستمنحهم الفرصة للخضوع لفحص طبي ثانٍ في غاو ولبت نهائياً فيما إذا كانوا صالحين أم غير صالحين. وستتم هذه العملية بالتزامن مع نزع أسلحة وتسريح المقاتلين السابقين المتبقين الذين يبلغ عددهم ٤١٧ مقاتلاً سابقاً.

٤١ - وحتى بداية العملية المعجلة لنزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، والإدماج في تشرين الثاني/نوفمبر، تواصلت عملية تشغيل الوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات في تمبكتو وغازو وكيدال، مع تسيير دوريات في غاو وتمبكتو. وكما أشرت في تقاريري السابقة، واجهت الجهود الرامية إلى التشغيل الكامل للوحدات المختلطة لآلية تنسيق العمليات عدة تحديات، منها وجود خلافات بين الجماعات المسلحة الموقعة على الطرائق التي يتعين اتباعها. ففي كيدال وتمبكتو، لم تبلغ أولى سرايا الوحدات المختلطة سوى نصف الطاقة المتوقعة. وفي الوقت نفسه، كانت الوحدات المختلطة في غاو تفتقر إلى الأسلحة الثقيلة ولم تكن، نتيجة لذلك، قادرة على توفير الأمن للعملية الانتخابية على النحو المقرر.

### هاء - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال مالي

٤٢ - بلغ معدل النمو الاقتصادي في مالي ٥ في المائة في عام ٢٠١٨ (٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٧). ويعود هذا النمو أساساً إلى حيوية القطاع الزراعي (القطن) والخدمات (الأنشطة المالية والتجارة). وبذلت الحكومة جهوداً لتخفيض عجز الميزانية إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٨ مقابل ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٧ وظل أداء الاقتصاد جيداً في عام ٢٠١٨ مع توطيد النمو بنسبة تضخم منخفضة. ومنذ انعقاد المؤتمر الدولي للإنعاش الاقتصادي والتنمية في مالي في باريس في عام ٢٠١٥، حيث تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ٤,٢٤ بلايين دولار، صرف مبلغ قدره ٣,١ بلايين دولار حتى عام ٢٠١٧. وقدر معدل

صرف التعهدات بنسبة ٩٠ في المائة في عام ٢٠١٨. ومن تلك الأموال، خصصت نسبة ٤٠ في المائة للشمال، لتكتملة ميزانية الحكومة لتنفيذ التدابير الإنمائية الواردة في الاتفاق.

٤٣ - وأحرز تقدم محدود في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الشمال. وليس هيكل النمو الاقتصادي بشامل للجميع، رغم أن النمو ظل مستقرا في عام ٢٠١٨. وقدر معدل الفقر بنسبة ٥٣,٦ في المائة في المناطق الريفية، مقابل ٣٢,٩ في المائة في المناطق الحضرية. وساهم النمو الاقتصادي في حدوث انخفاض طفيف في معدل الفقر لكنه لم يصل المستوى الكافي لإحداث تخفيض كبير في عدد الفقراء في مالي. وظل معدل الفقر مرتفعا بشدة في المناطق الشمالية، ولا سيما في غاو (٥٠,٥ في المائة) وفي الوسط حيث قدر معدل الفقر بنسبة ٥١,١ في المائة في سيغو وبنسبة ٥٩,٥ في المائة في موبتي. ونظرا لشواغل أمنية، لا يزال وجود الدولة والوكالات الإنمائية محدودا في الشمال.

٤٤ - ولا يزال الفقر ونقص فرص كسب العيش للشباب من الرجال والنساء قائمين. فقد شهد النصف الثاني من عام ٢٠١٨ والنصف الأول من عام ٢٠١٩ سلسلة من الاضطرابات التي أثارها موظفو الخدمة المدنية. وأدى الضغط الاجتماعي الناجم عن الهوة القائمة بين النمو الاقتصادي والظروف المعيشية الراكدة إلى حدوث احتجاجات، أثارها ردود فعل جماهيرية على انخفاض مستوى المرتبات وعدم سداد المتأخرات. وبالإضافة إلى ذلك، زاد تدهور الحالة الاجتماعية الهشة أصلا، وتفاقت بسبب تشريد السكان. وفي عام ٢٠١٨، بلغ عدد المشردين داخليا في مالي نحو ٤٠٠ ٦١ شخص، وبلغ عدد اللاجئين المليون نحو ١٣٨ ٧٠٠ لاجئ في بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر. ومناطق النزوح الرئيسية في مالي هي تمبكتو وموبتي وميناكا.

٤٥ - وتدرج مسؤولية إنشاء منطقة إنمائية في المناطق الشمالية ضمن صلاحيات وزارة التخطيط. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعرب أعضاء اللجنة الفرعية المعنية في لجنة متابعة الاتفاق عن قلقهم إزاء التأخر في إنشاء المنطقة التي من المفترض، وفقا لخريطة الطريق الموقعة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، أن تكون قد أنشئت بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على أبعد تقدير. وطلبت اللجنة الفرعية الاطلاع على مشروع المرسوم الذي يقضي بإنشاء المنطقة في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ٢٠١٩. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أنشأ البرلمان صندوقا للتنمية المستدامة ليوفر ضمانا للاستراتيجية المحددة لتنمية المناطق الشمالية. وفي ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، أعلنت الحكومة عن إطار استراتيجي جديد للإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة، استنادا إلى أهداف التنمية المستدامة والرؤية المستقبلية لمالي حتى عام ٢٠٤٠.

## واو - ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة، بوسائل منها زيادة تمثيل المرأة في الآليات المنشأة بموجب اتفاق السلام والمصالحة في مالي

٤٦ - قام الرئيس كيتا بمجهود لزيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار. فهناك ما مجموعه ١١ وزيرة في حكومته التي تتألف من ٣٢ وزيرا، منها كاميسا كامارا، التي هي أول وزيرة للخارجية في البلد، ووزيرة الشفافية والطاقة. وهذه هي المرة الأولى التي تحقق فيها الحكومة هدف تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة وفقا لقانون عام ٢٠١٥ الذي يحدد تدابير تعزيز المساواة بين الجنسين في شغل الوظائف التي تملأ بالتعيين أو بالانتخاب.

٤٧ - لكن، إجمالاً، لا تزال مشاركة المرأة محدودة في عملية السلام وفي الحياة السياسية والحياة العامة على نطاق أعم. فالنساء يشكلن في المجموع ٩,٥ في المائة من النواب المنتخبين في الجمعية الوطنية وليس من بين الأعضاء المعيّنين في السلطات المؤقتة في المناطق الشمالية الخمس، وعددهم ٢٨٨ عضواً، سوى ١٤ امرأة. وعلى المستوى الإقليمي، هناك امرأة واحدة فقط من بين ٦٩ عضواً. وتعاني النساء أيضاً من نقص في التمثيل في آليات تنفيذ ورصد الاتفاق، إذ هناك امرأة واحدة فقط من بين ٣٤ عضواً في لجنة متابعة الاتفاق.

٤٨ - وفي الماضي، لم تشارك النساء في مالي في مفاوضات سياسية، ولم تمثل مصالحهن أو تراخ خبراتهن كما ينبغي. فالقوالب النمطية والمعتقدات المرتبطة بنوع الجنس سائدة في المجتمع وتمنع المرأة من الترشح للمناصب العامة أو من إسماع أصواتهن. وسيطلب زيادة تمثيل المرأة دعماً من أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، بما في ذلك الزعماء الدينيين والتقليديين، الذين عارضوا في الماضي إجراء إصلاحات لمكافحة التمييز أو تنقيح مدونة الأسرة.

٤٩ - وفي الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات الرئاسية، نظمت وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة، بدعم من البعثة المتكاملة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مناقشات في جميع أنحاء مالي تقودها نساء وتتناول موضوع النهوض بحقوق المرأة في الترشيح والتصويت. غير أن التقرير النهائي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في مالي كشف أن الحصص والبرامج الجنسانية لم يكن لها سوى أثر محدود حتى الآن. فلم ترشح للانتخابات الرئاسية سوى امرأة واحدة، هي جينيبا اندياي (من بين ٢٤ مرشحا). وقد حصلت على أقل عدد من الأصوات.

٥٠ - وأنشأت لجنة متابعة الاتفاق، خلال اجتماعها التاسع والعشرين المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فريقاً عاملاً مخصصاً عهد إليه بوضع خيارات ملموسة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام. واجتمع هذا الفريق في ٦ و ١٤ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأوصى بإدماج النساء في آلية متابعة الاتفاق إما من خلال المشاركة المباشرة للنساء في اللجنة وآليات المتابعة الأخرى وإما من خلال إنشاء مرصد مستقل للمرأة لرصد تنفيذ الاتفاق.

## زاي - ميثاق السلام

٥١ - عقب توقيع الحكومة والأمم المتحدة على اتفاق السلام في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعلنت الجماعات المسلحة الموقعة تقيدها التام بالميثاق والتزامها بالتنفيذ الكامل للاتفاق في مرفق للميثاق وقع في اليوم نفسه. ووفقاً لأحكام الميثاق، تلتزم الحكومة بتقييم حالة تنفيذ خريطة الطريق الموقعة في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨ والتي حددت تدابير ذات أولوية من أجل التعجيل بعملية السلام. ومن بين التدابير المحددة في خريطة الطريق البالغ عددها ٢١ تدبيراً، أنجزت ٩ تدابير بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، منها إنشاء آلية تنسيق العمليات في تمبكتو وكيدال، وبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء مشاورات بشأن إعادة الهيكلة الإدارية والإصلاح الدستوري. ويجري حالياً تنفيذ ٨ تدابير إضافية. وفي المستقبل، يتعين بذل جهد أكبر من أجل الاتفاق على تسلسل تنفيذ التدابير المتبقية وعلى أطر زمنية واقعية.

## رابعاً - ملاحظات

٥٢ - رغم التحديات المتعددة التي تواجه مالي، والتي لم يعالج كثير منها بعد، لا يسعني إلا أن أنوه بالتقدم الذي أحرزته الحكومة والجماعات المسلحة الموقعة منذ تنصيب الرئيس كيتا في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وقد تحقق من الإنجازات في الأشهر الستة الماضية أكثر مما تحقق في أي وقت مضى منذ التوقيع على الاتفاق في عام ٢٠١٥. فقد أجريت الانتخابات الرئاسية في موعدها في مناخ سلمي عموماً، بدعم من الجماعات المسلحة الموقعة. وأشعر بالتفاؤل إزاء تجدد التزام جميع الأطراف الموقعة بعملية السلام وما يتجلى من تزايد الثقة بينها منذ أن تم تنصيب الرئيس وتوقيع ميثاق السلام. وقد أسفرت هذه الدينامية الإيجابية عن عدد من النتائج الملموسة: إذ تم إنشاء إدارات مؤقتة على مستوى المقاطعات في كيدال وميناكا وتمبكتو، وألقى أكثر من ٤٠٠ ١ مقاتل سابق أسلحتهم؛ وشرع في إجراء مناقشات بشأن تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام في إطار لجنة متابعة الاتفاق. وينص الاتفاق على إصلاحات سياسية ومؤسسية هامة تقتضي نظراً لنطاقها وتعقيدها تحديد الأولويات. وإني أدعو الحكومة والجماعات الموقعة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى الاتفاق على تسلسل تنفيذ التدابير الواردة في الاتفاق، ومن ثم إعطاء الأولوية للتدابير المحورية التي يتوقف عليها تنفيذ تدابير أخرى.

٥٣ - والإصلاح الدستوري هو إحدى هذه التدابير ذات الأولوية. فهو ليس فحسب شرطاً مسبقاً لا بد منه لإجراء الإصلاحات المؤسسية والسياسية الرئيسية ولإجراء الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشيوخ، وإنما أيضاً برهان على التزام الشعب المالي بهذه الإصلاحات وبكونها عمليات لا رجعة فيها. وإني أرحب بإنشاء لجنة خبراء، ستقوم بدور هام في هذه العملية. بيد أن ردود الفعل الأولية تشير إلى أن هذا الإصلاح يظل عملية سياسية دقيقة للغاية كما تبين من الخلافات بشأن مبادرات سابقة. وإني أثنى على الرئيس كيتا ورئيس الوزراء مايعا لبدء مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة من كل الأطراف. وأدعو جميع القيادات السياسية إلى المشاركة البناءة في هذه العملية وإلى حسم خلافاتها عن طريق الحوار. فلن يتسنى وضع أسس دولة - أمة في مالي وضمناً مستقبلاً أكثر سلاماً واستقراراً لجميع سكانها إلا إذا تضافرت الجهود.

٥٤ - ولكي تنجح الإصلاحات يتعين أن يتولى زمامها البلد وأن يؤيدها قطاع عريض من المجتمع المالي، يشمل النساء والشباب. ومع إدراكي للحاجة إلى تجنب أي تأخر آخر، أرى أن من المهم بنفس القدر إعطاء الأطراف متسعاً من الوقت لمعالجة وتسوية المسائل الخلافية بصورة جماعية بما يكفل عملية إصلاح سياسي شاملة حقاً. وأرحب بإنشاء الإطار الوطني للتشاور، الذي هو آلية تشاور ستتيح للحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني مناقشة مقترحات الإصلاح الرئيسية المتعلقة بالاستفتاء الدستوري، والإصلاحات الإقليمية والإدارية، والتقسيمات الإدارية، وتعديلات قانون الانتخابات والجدول الزمني ذات الصلة. وهذه خطوة أساسية ستتيح كفالة تأييد أوسع للعملية السياسية في المجتمع المالي بأسره وستعزز تبنيتها. ومن جهة أخرى، أشجع جميع الأطراف على النظر في توصيات الفريق العامل المخصص المعني بمشاركة المرأة في عملية السلام. فقد أظهرت التجربة صلة مباشرة بين حدوث مشاركة فعلية وقيام سلام أكثر استدامة.

٥٥ - ويمثل بدء العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج خطوة هامة في العملية الأوسع نطاقاً لإعادة تشكيل وإصلاح قوات الدفاع والأمن المالية المنصوص عليها في الاتفاق. وللمرة الأولى منذ بداية عملية السلام، تم نزع أسلحة مقاتلين سابقين، وتم تسريحهم، وتم تسجيلهم من أجل إعادة

إدماجهم في الجيش. وهذه خطوة حاسمة تدل على استعداد الجماعات المسلحة الموقعة لإلقاء أسلحتهم، ووقف الأعمال العدائية، ونبذ اللجوء إلى العنف. وإني أدعو جميع الأطراف إلى الاستفادة من الزخم الذي تحقق وإيجاد حل دون مزيد من التأخير لمسألة حصر الإدماج في الجيش، بغية الشروع في تدريب وإدماج العناصر الذين سلموا أسلحتهم. وسيمكن ذلك أيضا السلطات من الشروع في المرحلة المقبلة، ألا وهي بدء البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي عبر أكثر من ٣٦.٠٠٠ مقاتل عن رغبتهم في الالتحاق به.

٥٦ - ويتطلب نجاح برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على المدى الطويل إحراز تقدم في إصلاح قطاع الأمن. وقد اتخذت خطوات لوضع أسس هذا الإصلاح الهام باعتماد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الأمن وخطة عملها. وثمة حاجة ملحة إلى رؤية وطنية لإصلاح وإعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن بحيث تحظى بتأييد واسع يتعدى الأطراف الموقعة على الاتفاق. وإني أدعو الحكومة إلى وضع هذه الرؤية في صيغتها النهائية، بالتعاون الوثيق مع الجماعات المسلحة الموقعة وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، وإلى وضع خطة لاستقدام وإدماج المقاتلين السابقين وجدول زمني دقيق لإعادة نشر فعالية لقوات الدفاع والأمن المالية المعاد تشكيلها في شمال البلد.

٥٧ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى الأشهر الستة الماضية، لا يزال الطريق الذي يؤدي إلى السلام والاستقرار الدائمين في مالي طويلا وحافلا بالتحديات. وأهدر وقت ثمين بسبب التأخير المتكرر في تنفيذ الاتفاق، وهو وضع تفاقم بفعل التحديات الأمنية المعقدة التي لا يزال البلد يواجهها. وإني أدرك أن تنفيذ الاتفاق لا يتم في سياق ما بعد انتهاء النزاع، مثلما ارتجينا عند توقيعه، وإنما في سياق يتسم باستمرار الأزمات والإرهاب والعنف المتطرف. لكن الاتفاق يظل مع ذلك هو الإطار الصالح الوحيد لعملية السلام، ويتعين دعم تنفيذه ومواكبته بجهود سياسية أوسع نطاقا تبذلها الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ولذلك، أدعو الموقعين إلى مواصلة المسيرة والوفاء بالتزامهم - تجاه شعبهم وتجاه أسرة الأمم. وإن شعب مالي ما زال ينتظر أن يجني فوائد السلام وأن ينعم بظروف معيشية أحسن يستحقها.

٥٨ - وقد أحرزني كثيرا مقتل ١٨ من أفراد حفظ السلام وجرح ٧٧ آخرين في هجمات شنت على الأمم المتحدة في الأشهر الستة الماضية. وإني أعتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن تعازي لأسر القتلى من أفراد حفظ السلام والحكومات بلدانهم، وعن تمنياتي للجرحي بالشفاء العاجل. وإني أدرك بأشد العبارات الهجمات على موظفي الأمم المتحدة وقوافلها، وأكرر نداءاتي للسلطات في مالي، وللجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام، بالألا تدخر جهدا في سبيل تحديد هوية مرتكبي تلك الهجمات حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. وقد تشكلت الهجمات التي تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وأدعو جميع الجماعات المسلحة الموقعة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز تعاونها وتنسيقها مع حكومة مالي وإلى قطع جميع صلاتها بالتنظيمات الإرهابية.

٥٩ - ويظل إسهام البعثة، بتشكيلتها الحالية، بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في مالي. وعلى الرغم من الخسائر المأساوية المذكورة، عززت البعثة قدرتها على صد الهجمات المعقدة التي تشنها الجماعات الإرهابية، وهو ما يبرهن على قوتها وقدرتها على الصمود وعلى الدور الحاسم الذي ما زالت تضطلع به في مساعدة الحكومة على فسح المجال لإجراء العملية السياسية والحيلولة دون وقوع أجزاء من شمال مالي تتسم بوجود محدود أو منعدم للدولة تحت سيطرة جماعات إرهابية. وقد صد أفراد البعثة النظاميون من

الرجال والنساء العديد من الهجمات الشنيعة على حفظة السلام بشجاعة وبروح مهنية ودون التسبب في إصابات في صفوف المدنيين. وقطعت البعثة المتكاملة أشواطاً كبيرة في تعزيز حماية أفرادها ومعسكراتها وقوافلها، بما في ذلك من خلال تعزيز التدابير الرامية إلى منع الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وغيرها من الأسلحة غير المباشرة مع اتخاذ تدابير لتحسين قدرتها على التحسب لتلك الهجمات. وإني أشجع جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة على مواصلة جهودها الرامية إلى الارتقاء بمعدات وحداتها المنتشرة في مالي. وبروح المسؤولية المشتركة، أكرر أيضاً دعوتي الجهات المانحة الثنائية إلى أن تزيد دعمها للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في إطار هذه الجهود.

٦٠ - وحماية الإقليم وشعبه هي مسؤولية الحكومة أولاً وقبل كل شيء. وقد أحرز تقدم مشجع في بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية خلال السنوات الأخيرة بفضل الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي. وسوف يتيح ذلك مزيداً من التقدم في إعادة نشر قوات الدفاع والأمن الوطنية في شمال مالي، الذي يظل أولوية أساسية. وأدين بشدة الهجمات المستمرة ضد قوات الدفاع والأمن المالية في شمال ووسط مالي والعديد من الخسائر التي تكبدها. وأثني على هذه القوات لما تبديه من شجاعة وتفان في الدفاع عن وحدة مالي وسلامة أراضيها وسلامة مواطنيها. ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي، حيث أدى تزايد وجود الجماعات المتطرفة إلى تفاقم التوترات والصراعات الطويلة الأمد بين المجتمعات المحلية. وأشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لهذه الحالة المثيرة للقلق في وسط مالي من خلال تنفيذ خططها الأمنية المتكاملة. وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد من جديد أن التدابير الأمنية لوحدها لن تكون كافية لمعالجة الأزمات في مالي، التي تعود في جذورها إلى مسائل سياسية وإمائية.

٦١ - وللتصدي للتحديات التي تواجه مالي لا بد من مراعاة الديناميات العابرة للحدود وعوامل النزاع المعقدة في المنطقة الأوسع. وإني أكرر دعوتي الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى التصدي للأخطار المتعددة التي تواجه مالي ومنطقة الساحل، والتي تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالسلام والتنمية والأمن، ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطتها للدعم. ولن يكون هناك سلام دائم في مالي والمنطقة دون تنمية مستدامة ولن يكون هناك تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، دون سلام واستقرار. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لتنفيذ التدابير الواردة في الجزء الرابع من الاتفاق، بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإني أشعر بالتفاؤل إزاء استئناف عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وسط مالي. وأدعو الدول الأعضاء في هذه المجموعة إلى القيام بالترتيبات لمواصلة هذه العمليات، وأدعو الشركاء الدوليين إلى تزويد القوة المشتركة بالدعم الذي تحتاجه.

٦٢ - وفي الختام، أودّ أن أشكر ممثلي الخاص، محمد صالح النظيف، على قيادته الممتازة، وأن أشكر موظفي العملية المتكاملة والفريق القطري في مالي، الذين ما فتئوا يجسدون أسمى تطلعات المنظمة بتفانيهم في العمل في ظل مخاطر شخصية هائلة من أجل إرساء وضع أكثر سلماً واستقراراً في مالي. وأود أن أعرب عن تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لما تبديه من التزام متواصل. وأخيراً، أتقدم للاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الإنسانية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية بعبارة الامتنان لما يقدمونه من مساهمات هامة وما يبذلونه من التزام ثابت إزاء مالي.



Map No. 4231 Rev. 3 UNITED NATIONS  
March 2013

Department of Field Support  
Cartographic Section